

# التكملة على جامع الخليلي

تصنيف  
الإمام أحمد حفظه عز وجل في إكمال النعمي المعروف بـ «إبراهيم اللقن»  
المتوفى سنة ٨٠٤ هـ

قدّم لها وضمّ بيطاً نصّها وعلّق عليها  
علي حسن علي عبداً الحميد

دار عمّت<sup>٧</sup>  
عمّان

أ - فالصحيح<sup>(١)</sup>: ما سَلِمَ من الطَّعنِ في إسناده ومثته .

ومنه المتفق عليه، وهو ما أودعه الشيخان في «صحيحيهما» .

ب - والحسن: ما كان إسناده دون الأول في الحِفْظِ

والإتقان<sup>(٢)</sup>.

ويعمه والذي قبله اسم الخبر القوي .

ج - والضعيف: ما ليس واحداً منها .

\* \* \*

● وأنواعه<sup>(٤)</sup>: زائدة على الثمانين :

١ - المُسند: وهو ما اتصل إسناده إلى النبي ﷺ .

ويسمى موصولاً أيضاً .

(٢) وهو ما اتصل سنده بنقل العدول الضابطين عن مثلهم إلى

متناه، من غير شذوذ ولا علة .

(٣) قال ابن الجوزي في «الموضوعات» (١ / ٣٥) :

الحديث الذي فيه ضعف قريبٌ مُحتمَلٌ هو الحديث الحسن .

(٤) أي: أنواع علم الحديث، وانظر كلمة الإمام الحازمي في مقدمتي

لرسالة «الرابعي في الحديث» للأزدي - بتحقيقي .

## بسم الله الرحمن الرحيم

الله أحمدُ على نِعَمائه، وأشكُّره على آلائه، وأُصَلِّي على أشرف  
الخلق محمد، وآله، وأسلم .

وبعد :

فهذه تذكرةٌ في علوم الحديث، يتنبه بها المُبتدي، ويتبصر بها  
الْمُتَهَي، أَقْضَتْهَا من «الْمُقْنَع»<sup>(١)</sup> تاليفي .

والى الله أرغبُ في النفع بها، إنه بيده، والقادر عليه .

● أقسامُ الحديث ثلاثة :

صحيح، وحسن، وضعيف .

(١) وفي خزانه كتبي صورة عن مخطوطته، وقد حققه الأستاذ جالويد  
أعظم عبد العظيم في مجلدين برسالة جامعية في جامعة أم القرى .

- ٢ - والمُتَّصِلُ: وهو ما اتَّصَلَ إسنادهُ مرفوعاً كان أو موقوفاً، ويسمى موصولاً أيضاً.
- ٣ - والمرفوعُ: وهو ما أُضيفَ إلى النبي ﷺ خاصةً، مُتَّصِلاً كان أو غَيْرُهُ.
- ٤ - والموقوفُ: وهو المرويُّ عن الصحابةِ قولاً أو فعلاً أو نحوهً، مُتَّصِلاً كان أو مُنْقَطِعاً.
- وَيُسَمَّعُ في غيرهم مقيداً، فيقال: «وَقَقَهُ فلانٌ على عطاء»، مثلاً، ونحوه.
- ٥ - والمقطوعُ: وهو الموقوفُ على التابعي قولاً أو فعلاً.
- ٦ - والمنقطعُ: وهو ما لم يُتَّصَلْ إسنادهُ من أي وجه كان.
- ٧ - والمرسلُ: وهو قولُ التابعي - وإن لم يكن كبيراً -: «قال رسولُ الله ﷺ...».
- ٨ - ومنه ما خَفِيَ إرسالُه<sup>(٥)</sup>.

(٥) وهو الذي فيه انقطاعُ في أي موضع كان من السند، بين راويين متعاصرين لم يلتقيا، أو التقيا ولم يقع بينهما سماعٌ.

- ٩ - والمُعْضَلُ: وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر<sup>(٦)</sup>. ويسمى منقطعاً أيضاً.
- فكُلُّ معْضَلٍ منقطعٌ، ولا عكس.
- ١٠ - والمعلقُ: هو ما حُدِّفَ من مُبْتَدَأِ إسناده واحدٌ فأكثرُ.
- ١١ - والمُعْتَمَدُ: وهو ما أتى فيه بلفظة «عن»، كـ «فلان عن فلان»، وهو مُتَّصِلٌ إن لم يكن تدليسٌ، وأمكن اللقاء.
- ١٢ - والتدليسُ: وهو مكروه<sup>(٧)</sup>، لأنه يوهمُ اللقاء والمعاصرة، بقوله: «قال فلان...»<sup>(٨)</sup>.
- وهو في الشيوخ أخف<sup>(٩)</sup>.

- ١٣ - والشاذُّ: وهو ما روى الثقةُ مخالفاً لرواية الثقات.
- (٦) بشرط التوالي.
- (٧) جداً، وهي كراهة تحريم كما قال اللكنوي في «ظفر الأمان» (ص ٢٢٢).
- (٨) وهو لم يسمع منه، وهذا يُسمَّى «تدليس الإِسناد».
- (٩) وذلك بأن يصف الراوي شيخه بوصف لا يُعرف به كي يُوعر طريق معرفته!

مع السلامة عنها<sup>(١٧)</sup> ظاهراً.

٢٢ - والضَّطْرِبُ : وهو ما يروى على أوجهٍ مختلفةٍ متساويةٍ.

٢٣ - والمَدْرَجُ : وهو زيادةٌ تقعُ في المتن ونحوه.

٢٤ - والمَوْضُوعُ : وهو المَخْتَلَقُ المَصْنُوعُ.

وقد يُلَقَّبُ بـ :

أ - المردود . ب - المتروك . ج - والباطل . د - المُفْسَدُ<sup>(١٨)</sup>.

٢٥ - والمَقْلُوبُ : وهو إسنادُ الحديث إلى غيرِ راويه<sup>(١٩)</sup>.

٢٦ - والعالي : وهو فضيلةٌ مرغوبٌ فيها، ويحصلُ بالقربُ من النبي ﷺ ومن أحدِ الأئمةِ في الحديث، ويتقدَّمُ وفاةُ الراوي، والسماعُ<sup>(٢٥)</sup>.

٢٧ - والنازل : وهو ضدُّ العالي<sup>(٢٦)</sup>.

(١٢) كذا في «الأصليين»، ولعل الجادة: منها، ثم رأيتها في «التوضيح

الأبهر» (ق ١١) كما في «الأصليين»!

(١٣) وهي جميعاً - سوى المتروك - تُطْلَقُ على الضعيف أيضاً.

(١٤) أو قلبُ لفظةٍ باللفظةِ في متنه، أو راوٍ بآخرٍ في سنده.

(١٥) في «الأصليين» : وبالسماع. ولعل الصواب ما أثبت، ثم رأيتُ

قريباً مما رجحته في «التوضيح الأبهر» (ق ١٣).

(١٦) وقد يكون النازل نظيماً سنده، والعالي فيه ضعف، فيُقدَّمُ النازلُ

١٤ - والمُنْكَرُ : وهو ما تُفَرَّدُ به واحدٌ غيرُ مُتَقِنٍ ولا مشهورٍ

بالحفظ.

١٥ - والفَرْدُ : وهو ما تُفَرَّدُ به واحدٌ عن جميعِ الرواة، أو جهةٍ خاصَّةٍ، كقولهم : «تفَرَّدَ به أهلُ مكَّةَ»، ونحوه.

١٦ - والغريب : وهو ما تُفَرَّدُ به واحدٌ عن الزُّهري وشبهه ممن يجمعُ حديثه.

١٧ - فإن انفردَ اثنانِ أو ثلاثة، سُمِّيَ عزيزاً.

١٨ - فإن رواه جماعة<sup>(١٠)</sup> سُمِّيَ مشهوراً.

١٩ - ومنه التَّوَاتُرُ : وهو خبرٌ جماعةٍ يُفِيدُ بنفسه العلمَ

بصدقِهِ.

٢٠ - والمستفيضُ : وهو ما زاد رواته في كل مرتبةٍ على

ثلاثة<sup>(١١)</sup>.

٢١ - والمُعَلَّلُ : وهو ما اُطْلِعَ فيه على علَّةٍ قاذيةٍ في صحَّته،

(١٠) ما لم يبلغوا حدَّ التواتر.

(١١) وهو المشهور نفسه.

٣٢ - والمتابعه: أن يرويه عن أيوب غير حماد.

وهي المتابعة التامة.

٣٣ - والشاهد: أن يروى حديث آخر بمعناه.

٣٤ - وزيادة النقات.

والجمهور على قبولها.

٣٥ - والمزيد في متصل الأسانيد: وهو أن يزداد في الإسناد رجل فأكثر غلطاً<sup>(٢٠)</sup>.

٣٦ - وصفة الراوي: وهو العدل الضابط.

ويدخل فيه معرفة الجرح والتعديل، وبيان سن السماع - وهو التمييز - ويحصل له في خمس غالباً، وكيفيه السماع والتحمل<sup>(٢١)</sup>.

(٢٠) بشرط أن يكون ظاهر الإسناد الاتصال، وكان الذي لم يزد اتفق ممن زاد، وصرح في موضع الزيادة بالسماع.

فهذه شروط ثلاثة، فإذا لم تتحقق حكم على الإسناد الخالي من الزيادة بالانقطاع.

(٢١) وللقاتي عياض كتاب «الإلماع» فريد في بابه.

٢٨ - والمختلف: وهو أن يأتي حديثان متعارضان في المعنى ظاهراً، فيؤفّق بينهما، أو يرجّح أحدهما على الآخر.

٢٩ - والمصحّف: وهو تغيير لفظ أو معنى<sup>(١٧)</sup>.

وتارة يقع في المتن، وتارة في الإسناد.

وفيه تصنيف<sup>(١٨)</sup>.

٣٠ - والمُسلسل: وهو ما تتابع رجال إسناده على صفة أو

خالة.

وقل فيه الصحيح<sup>(١٩)</sup>.

٣١ - والاعتبار: وهو أن يروي حماد بن سلمة - مثلاً -

حديثاً، لا يتابع عليه، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة.

على العالي!

(١٧) بشرط تطابق رسم الحروف، مع اختلاف النقط أو الضبط.

(١٨) أشهرها «تصحيفات المحدثين» للمسكري، مطبوع في ثلاثة

مجلدات.

(١٩) وذلك لأن الاعتناء يكون بصفة التسلسل، لا بتوفر شروط

الصحة.

٣٧ - وكتابة الحديث: وهو جائز إجماعاً<sup>(٢١)</sup>.

وتُصرفُ الهمَّةُ إلى ضَبِّطِهِ<sup>(٢٢)</sup>.

٣٨ - وأقسام طرق الرواية:

وهي ثمانية:

أ - السماع من لفظ الشيخ<sup>(٢٤)</sup>. ب - والقراءة عليه. ج -

والإجازة بأنواعها. د - والمُناولة. هـ - والمُكاتبة. و - والإعلام. ز -  
والوصية. ح - والوجادة.

٣٩ - وصفة الرواية وأدائها.

ويدخل فيه الرواية بالمعنى، واختصار الحديث<sup>(٢٥)</sup>.

٤٠ - وآداب المحدث وطالب الحديث.

(٢٢) رداً على مَنْ تمسك بالأحاديث المنسوخة في المنع من كتابته،

ولينظر كتاب «تقييد العلم» للخطيب.

(٢٣) وهو الأصل الذي ينبغي أن يُسار عليه، فربَّ إنسانٍ يكتب دون

ضبط، فهذا خيرٌ له أن لا يكتب!

(٢٤) وهذا أعلاها وأصحُّها، ويقتُّها: الجمهور على قبولها.

(٢٥) وهما جائزتان بشرط عدم الإخلال.

٤١ - ومعرفة غريبه ولغته، وتفسير معانيه، واستنباطُ

أحكامه.

٤٢ - وعزوه إلى الصحابة والتابعين وأتباعهم<sup>(٢٦)</sup>.

٤٣ - ويحتاج في ذلك<sup>(٢٧)</sup> إلى معرفة الأحكام الخمسة،

وهي:

أ - الوجوب. ب - والندب. ج - والتحریم. د - والكراهة.

هـ - والإباحة.

ومتعلقاتها من:

أ - الخاص: وهو ما دلَّ على معنى واحد.

ب - والعام: وهو ما دلَّ على شيئين من جهةٍ واحدة.

ج - والمطلق: وهو ما دلَّ على معنى واحد مع عدم تعيين

فيه ولا شرط.

(٢٦) وهو «علم التخریج»، ولأحد علماء عصرنا السُّفَّيَّين كتاب كبير

في هذا العلم اسمه «التأصيل لقواعد التخریج وعلم الجرح والتعديل»، يسرُّ  
الله إتمامه بمنه وكرمه.

(٢٧) أي: في استنباط الحديث وعزوه.

- د- والْقَيْدُ: وهو ما دَلَّ على معنى مع اشتراط آخر.
- هـ- وَالْفَصْلُ: وهو ما عُرِفَ المراد من لفظه، ولم يفتقر في البيان إلى غيره.
- و- وَالْفَسْرُ: وهو ما لَا يُفْهَمُ المراد منه، ويفتقر إلى غيره<sup>(٢٨)</sup>.
- ٤٤- والتراجيح بين الرواة من جهة كثرة العدد، مع الاستواء في الحفظ، ومن جهة العدد أيضاً، مع التباين فيه<sup>(٢٩)</sup>.
- وغير ذلك.
- ٤٥- ومعرفة ناسخه ومنسوخه.
- ٤٦- ومعرفة الصحابة.
- ٤٧- وأتباعهم.
- ٤٨- ومن روى من الأكابر عن الأصاغر؛ كرواية النبي ﷺ عن تميم الداري<sup>(٣٠)</sup>، والصدِّيق، وغيرهما.
- ويُلَقَّبُ أيضاً برواية الفاضل عن الفضول، ورواية الشيخ
- 
- (٢٨) وهي تعابير أصولية تُراجَع في مظانها من كتب الأصول.
- (٢٩) وهذا فنٌ دقيقٌ حقُّه أن يكون داخلاً في علم العلل.
- (٣٠) يعني حديث الجساسة الطويل في «صحيح مسلم» (رقم: ٢٩٤٣)، وذكر في «التوضيح الأبهري» (ق ١٩) أنَّ المراد قصة الأذان.

- عن التلميذ؛ كرواية الزهري، ويحيى بن سعيد، وربيعه، وغيرهم، عن مالك.
- ٤٩- ورواية النظر عن النظر؛ كالثوري وأبي حنيفة عن مالك حديث: «الأيُّمُ أحقُّ بنفسها من وليها»<sup>(٣١)</sup>.
- ٥٠- ومعرفة رواية الآباء عن الأبناء: كرواية العباس عن ابنه الفضل، وعكسه. وكذا رواية الأم عن ولدها.
- ٥١- ومعرفة المَدْبِجِ: وهو رواية الأقران بعضهم عن بعض.
- فإن روى أحدهما عن الآخر، ولم يَرَوْا الآخر عنه، فغير مَدْبِجٍ.
- ٥٢- ومعرفة رواية الإخوة والأخوات، كعمر وزيد ابني الخطاب.
- ٥٣- ومن اشترك عنه في الرواية اثنان تباعد ما بين وفاتيَّهما؛ كالسَّراج، فإن البخاري روى عنه، وكذا الخفاف، وبين وفاتيَّهما
- 
- (٣١) انظر «جامع الأصول» (١١ / ٤٦٠) والتعليق عليه.

مئة وسبع وثلاثون أو أكثر<sup>(٣٢)</sup>.

٥٤ - ومن لم يرو عنه إلا واحد من الصحابة فمن بعدهم؛  
كمحمد بن صفوان، لم يرو عنه غير الشعبي.

٥٥ - ومن عُرف بأسماء أو نُعوت متعددة؛ كمحمد بن  
السائب الكلبي المفسر.

٥٦ - ومعرفة الأسماء والكنى والألقاب.

٥٧ - ومعرفة مُفردات ذلك، ومن اشتهر بالاسم دون  
الكنية، وعكسه.

٥٨ - ومن وافق اسمه اسم أبيه.

٥٩ - والمؤتلف والمختلف<sup>(٣٣)</sup>.

٦٠ - والمتفق والمُتَّفِقُ<sup>(٣٤)</sup>.

٦١ - وما تركب منها.

---

(٣٢) وللخطيب البغدادي كتاب «السابق واللاحق» طبع حديثاً.

(٣٣) وهو ما اتفق في الأسماء خطأ واختلاف نطقاً.

(٣٤) وهو أن تتفق أسماء الرواة وأسماء آباؤهم فصاعداً، وتختلف

أشخاصهم.

٢٥

٦٢ - والمتشابه<sup>(٣٥)</sup>.

٦٣ - والمنسوب إلى غير أبيه: كبال ابن حمامة.

٦٤ - والنسبة التي يسبق إلى الفهم منها شيء، وهي  
بخلافه؛ كأبي مسعود البصري، فإنه نزلها، ولم يشهد بها.

٦٥ - والبُهَات<sup>(٣٦)</sup>.

٦٦ - والتواريخ والوفيات.

٦٧ - ومعرفة الثقات والضعفاء؛ ومن اختلف فيه، فخرج  
بـ «الميزان»<sup>(٣٧)</sup>.

---

(٣٥) هو أن تتفق الأسماء خطأ ونطقاً، وتختلف الآباء نطقاً وتتفق  
خطأ أو بالعكس.

(٣٦) وهو الذي يرد في إسناد حديث أو منته دون ذكر اسمه،  
وللخطيب كتاب «الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة»، طبع حديثاً.

(٣٧) لعنه يريد «ميزان الاعتدال» للذهبي، فإن فيه الفصل بين  
العلماء فيها اختلفوا فيه في بعض الرواة.

أو كأنه يريد الميزان العلمي الدقيق الذي خلفه علمائنا في علم الجرح  
والتعديل وقواعده المضبوطة، ورحم الله الشيخ عبد الرزاق حمزة الذي كان  
يُسمي علم المصطلح: «منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار»!

٢٦



وفرائده .

والله الحمدُ على تيسيره وأمثاله .

قال مؤلفه رحمه الله :

فرغتُ من تحرير هذه «التذكرة» في نحو ساعتين، من  
صبيحة يوم الجمعة، سابع عشرين مجادى الأول، عام ثلاث  
وستين وسبع مئة، أحسنَ الله بعضَها، وما بعدها في خيرٍ،  
أمين<sup>(٤٠)</sup> .

(٤٠) قال أبو الحارث علي بن حسن الحلبي الأثري كان الله له :

فرغت من نسخ «التذكرة»، وتوقيعها، وضبط نصّها في نحو ثلاث  
ساعات، من صبيحة يوم الاثنين، الموافق ٢٩ ربيع أول ١٤٠٧هـ .  
ثم فرغت من التقديم لها، والتعليق عليها في نحو ساعتين بعد صلاة  
ظهر يوم الخميس الثاني من ربيع الثاني سنة ١٤٠٧هـ .

٦٨ - ومن اختلَط في آخر عمره من الثقات، وخُرف منهم .

فمن روى قبل ذلك عنهم قبل، وإلا فلا .

٦٩ - ومن احترقَ كُتُبُه أو ذهبت، فرجع إلى حفظه فساء .

٧٠ - ومن حدَّث ونسي، ثم روى عمَّن روى عنه .

٧١ - ومعرفة طبقات الرواة والعلماء .

٧٢ - والموالي<sup>(٣٨)</sup> .

٧٣ - والقبائل، والبلاد، والصناعة، والحلي<sup>(٣٩)</sup> .

### آخر «التذكرة»

وهي عِجالة للمُبتدي فيه، ومَدخلٌ للتأليف السالف المشار  
إليه أولاً، فإنه جامعٌ لفوائد هذا العلم وشوارده، ومُهماته،

ثم رأيتُ ما يُرجح الاحتمال الأخير في «التوضيح الأبهري» (ق ٨/ب)  
للسخاوي فإنه قال : «أي : بالعدل والقسط مراعيًا في ذلك التحري  
والاعتدال، تاركًا للتساهل والاحتفال» . والحمد لله وحده .

(٣٨) وذلك للتفريق بين من كان منسوباً بالولاء، أو صليبةً - يعني  
أصلاً - .

(٣٩) أي : معرفة الذين يُنسبون إلى هذه الأشياء .